مجلة الحقوق والحريات

المجلد 08 / العدد 03
2020 / ص77- ص98

التدخل التركي في الأزمة الليبية وأثره على مشروع بناء الدولة بعد2011

Turkish intervention in the Libyan crisis and its impact on the state building project after 2011

لزهر عبد العزيز[1] خالد صولي[2]

[1] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)
l.abdelaziz@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)
ksaouli24@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2020/10/13	2020/10/16	2020/10/23

الملخص:

يدور موضوع البحث حو التدخل التركي وأثره على مسار مشروع بناء الدولة في ليبيا، وهو يهدف إلى تقييم مستوى هذه التدخل ومدى ايجابية دوره من سلبيته في دعم هذا المشروع، ولهذا تم استخدام مجموعة من المناهج للدراسة، كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة حالة، ونظرا لما تمتلكه ليبيا من ثروات طبيعية ومن موقع جيواستراتيجي هام، كانت دائما قبلة لأطماع الدول الأجنبية، تتدخل في شؤونها، وتحت مبررات عدة، لذلك كان للتدخل التركي في ليبيا مبرراته وأهدافه، التي اختلفت عن كثير من تدخلات الدول الأجنبية الأخرى، المبنية في أغلبها على الأطماع الاقتصادية، أو خدمة لمشروع الثورة المضادة في المنطقة العربية، وعلى هذا فان تقييم مسار التدخل التركي في ليبيا يفضي إلى أن هذا التدخل وان كان مبني على مصلحة تركيا الاقتصادية والسياسية في المنطقة؛ إلا انه كان يصب في اتجاه دعم مشروع بناء الدولة فيها، وذلك من خلال دعم السلطة الشرعية في سعيها نحو تحقيق الوفاق الوطني الليبي، المساعد لليبيين على استكمال مسارهم نحو بناء الدولة الليبية المنشودة.

الكلمات المفتاحية:

التدخل، الأزمة الليبية، بناء الدولة، الوفاق الوطن، الثورة المضادة

Abstract:

المؤلف المرسل: لزهر عبد العزيز / *l.abdelaziz@lagh-univ.dz*

The research topic revolves around the Turkish intervention and its impact on the course of the state building project in Libya, and it aims to assess the level of this intervention and the extent of its positive and negative role in supporting this project, and for this reason, a group of approaches were used for the study, such as the historical method, the descriptive method, and the case study method, And due to the natural wealth that Libya possesses and its important geostrategic position, it has always been a destination for the ambitions of foreign countries, interfering in their affairs, and under several justifications, so the Turkish intervention in Libya had its justifications and objectives, which differed from many interventions of other foreign countries, based mostly on Economic ambitions, or service to the counter-revolution project in the Arab region. Therefore, assessing the course of the Turkish intervention in Libya leads to the fact that this intervention is based on Turkey's economic and political interest in the region; However, he was aiming to support the state-building project in it, by supporting the legitimate authority in its endeavor to achieve Libyan national reconciliation, helping Libyans complete their path towards building the desired Libyan state.

key words:
Intervention, the Libyan crisis, state building, national reconciliation, counter-revolution.

مقدمة:

عرفت المنطقة العربية عقب 2011 تحولات سياسية واجتماعية جوهرية، ميزها الحضور الكبير للقوى الإقليمية والدولية، ودورها البارز في التأثير على هذا التحول بما يخدم مصالحها وتوجهاتها في المنطقة، مدعية في ذلك دعم المشروع الديمقراطي الذي تتطلع شعوب المنطقة إلى تحقيقه، ومستغلة لمظاهر الاختلاف والتشرذم التي خلفها سقوط أنظمة متسلطة، حكمت البلاد العربية وباسم الغرب لعقود طويلة من الزمن.

وليبيا كغيرها من الدول العربية؛ اجتاحتها هي الأخرى موجة التغيير الديمقراطي في 2011م، حيث خلف سقوط نظام القذافي حالة من الفوضى السياسية والاقتتال الأهلي، الذي امتدت تبعاته السلبية إلى ما وراء الحدود الليبية، الأمر الذي عكس عمق هوة الخلافات الداخلية بين القوى الفاعلة في ليبيا، والى أهمية تباين المواقف الإقليمية والدولية تجاه هذا المشروع، وذلك لاختلاف الخلفيات التاريخية والأهداف الحيوية التي بنيت عليها رؤية كل طرف تجاه المنطقة.

ولقد كان للتدخل التركي الدور البارز في التأثير على مسار مشروع بناء الدولة في ليبيا، وذلك من خلال دعمه لمسار التحول الديمقراطي فيها، ولمخرجات اتفاق الصخيرات عام 2015، الذي أرسى خارطة طريق ليبيا الجديدة، عبر هيئات شرعية أخذت على عاتقها قيادة البلاد نحو الخروج من أتون الحرب الأهلية التي خلفها سقوط نظام القذافي، وعلى خلاف القوى الإقليمية والدولية الأخرى، التي كانت اغلب مواقفها تصب في اتجاه مضاد للمشروع الديمقراطي في ليبيا.

تكمن أهمية الدراسة في كونها ترصد دور التدخل التركي في ليبيا بعد 2011، وإبراز مدى فعالية هذا الدور في دعم مشروع بناء الدولة الحديثة فيها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى ودور الجهود التركية وتصنيفها، بما يسمح بالوقوف على مستوى تقدم مشروع البناء الديمقراطي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

وانطلاقا من أهمية الدور الذي يلعبه التدخل التركي في التأثير على عملية بناء الدولة يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى أثر التدخل التركي على مسار مشروع بناء الدولة الحديثة في ليبيا بعد تحولات 2011 ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما مفهوم التدخل في مشروع بناء الدولة ؟

2- ماهي طبيعة الأزمة الليبية؟

3- ماهي انعكاسات التدخل التركي على مشروع بناء الدولة في ليبيا ؟

وهنا يمكن افتراض أن الأثر الايجابي للتدخل التركي على المشروع الديمقراطي المرتقب في ليبيا يتوقف على أهداف تركيا في المنطقة.

وتتفرع هذه الفرضية العامة إلى فرضيات فرعية:

إن طبيعة الدراسة تفرض الاستعانة بمجموعة من المناهج الدراسية أهمها: منهج دراسة حالة، كطريقة يستعان بها في تركيز الدراسة على حالة ليبيا بعينها، والمنهج التاريخي في تتبع مسالة التدخل التركي في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط نظام القذافي في 2011م، والمنهج الوصفي في رصد كل ماهو ذي أهمية من معلومات تتعلق بدور التدخل التركي في عملية البناء الديمقراطي في ليبيا، سيما خلال الفترة المعنية بالدراسة، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي تم استخدامه في مقارنة الظاهرة عموديا من خلال تطورها الزمني، وأفقيا بغية تصنيف مستويات هذا التدخل بتدخلات القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

وكمحاولة لمعالجة هذه الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة يمكن اقتراح خطة مكونة من ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: يتناول ماهية التدخل وبناء الدولة، من خلال تحديد مفهوم عام للتدخل، صوره وأنواعه، وكذا تحديد المقصود بالدولة وعملية بناءها.

المحور الثاني: يسلط الضوء على أهم المحطات والتحولات التي طرأت على الأزمة الليبية بعد 2011م.

المحور الثالث: يعالج واقع التدخل التركي في ليبيا وأثره على عملية البناء الديمقراطي فيها، من خلال إبراز أهم الجهود التركية في إطار دعم مسار مشروع بناء الدولة الليبية الحديثة وإنجاحه، وتقييم دورها الفعلي في إنجاح المشروع الديمقراطي الليبي المنشود.

المبحث الأول: ماهية التدخل وبناء الدولة

المطلب الأول: مفهوم التدخل

الفرع الأوّل: تعريف التدخل لغة: التدخل في اللغة العربية هو مصدر تدخل، ويقال دخل المكان بمعنى صار داخله، أي ولجه، والعكس من ذلك يعني الخروج من المكان، أي مغادرته.[1]

ويقابل كلمة التدخل في اللغتين الفرنسية والانجليزية كلمتان، الأولى: Intervention، والثانية هي: Ingerence، وهما عبارتان تستخدمان في الغالب على أنهما مترادفتان، حيث يستخدم مفهوم عدم التدخل كترجمة لمعنى واحد لعبارتي: Non-intervention، Nom-ingerence، غير أن هناك فرق بين العبارتين، فالأولى تعني عدم التدخل بالمفهوم الايجابي للتدخل، أي عدم التدخل من اجل المساعدة، أما الثانية فيقصد بها عدم التدخل بالمفهوم السلبي للتدخل، أي عدم حشر النفس في شؤون الغير دون رضا منهم.[2]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتدخل

التدخل في فقه القانون الدولي والعلاقات الدولية يعني أن تقدم دولة ما على إقحام نفسها في شؤون دولة أخرى على غير أساس من الشرعية الدولية، أي أن تحشر دولة نفسها في شؤون دولة أخرى غصبا عن إرادة هذه الأخيرة، ودون أي سند قانوني.[3]

والتدخل عرفته الموسوعة السياسية على انه: "إقدام دولة على مساعدة احد فريقين متصارعين في حرب أهلية دون أن يعتبر عملها دخولا في حالة حرب".[4]

يعتبر مبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول من أهم المبادئ التي حث عنها الإسلام وأكدتها مواثيق واتفاقيات الأمم المتحدة، إلا في أضيق الحدود الشرعية للتدخل، كون مبدأ التدخل من أهم لوازم مبدأ "السيادة"، الذي يكفل سيادة الدولة

[1] – أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001، ص359

[2] – علي عبد الرحمان ضوي، **القانون الدولي العام**، طرابلس: الشركة العامة للورق والطباعة، ط2، 2005، ص63

[3] – علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975، ص209

[4] – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، 1985، ص705

وسلطانها على مجالها الداخلي، والمتمثل فيما يعرف بفكرة؛ "القطاع المحتفظ به للدول"، أو "الاختصاص الوطني".

الفرع الثالث: أشكال وصور التدخل

يأخذ التدخل أشكالا وصورا عديدة، منها ماهو اقتصادي، والذي يكون في الغالب على شكل مساعدات، ومنها ما هو عسكري كإرسال متطوعين أو جنود أو تعزيزات لوجستية..، ومنها الدبلوماسي، كنصرة طرف معين في المحافل الدولية وبالوسائل السياسية..، وقد يكون التدخل بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، وقد يكون بشكل منفرد، أو جماعي..، كما أن هناك صور عديدة لأعمال التدخل، كإسهامات بعض الدول ومنها الكبرى في تأجيج الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، ونشر الاضطراب داخل دول أخرى، تحت مبررات كثيرة، يأتي على رأسها نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، أو بموافقة الدولة المعنية مباشرة، أو لتامين احترام القانون، أو للمحافظة على نظام سياسي معين فرضته هذه الدول القوية.[1]

الفرع الرابع: أنواع التدخل

يذهب فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية إلى انه هناك نوعان من التدخل؛ "التدخل المشروع" (الذي يكون برضا الدولة المتدخل في شؤونها وبشرعية دولية)، و"التدخل غير المشروع" (الذي يكون غصبا عن الدولة المتدخل في شؤونها الداخلية وبرفض دولي)، ولقد حاولت هيئة الأمم المتحدة إيجاد قواعد ثابتة لمفهوم التدخل المشروع، أين أصدرت قرارها في أكتوبر 1970م كإعلان عالمي كرست فيه مبدأ "عدم التدخل" كمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، وذلك ضمن مراعاة حق الشعوب في تقرير المصير، والتعاون الدولي الخالي من التمييز القائم على الاختلاف في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول.[2]

المطلب الثاني: مفهوم بناء الدولة

حظي مفهوم بناء الدولة باهتمام واسعا لدى باحثي العلوم السياسية عامة ومتخصصي حقل السياسة المقارنة على وجه الخصوص، وذلك لأهميته الإنسانية والحضارية، وكذا تعرضه لعديد من التطورات النظرية والمعرفية.

---

[1] – نفس المرجع، ص705

[2] – نفس المرجع، ص705

الفرع الأول: تعريف الدولة

التعريف اللغوي للدولة

المدلول العربي للدولة: إن كلمة "الدولة" مشتقة من الفعل "دال"، ومعناه التغيير من حال إلى حال، ويقال دال الزمان دولة أي انقلب من حال إلى حال، ودالت له الدولة أي صارت إليه الغلبة، والدولة مصدر جمعها دول، ويقصد بها ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، والدهر دول، أي لا ثبات له ولا استقرار، ودالت الدولة لفلان، أي انتصر وغلب.[1]

ولقد ذكر هذا المصطلح في القران الكريم بمعان عدة، تارة بمعنى "الاضطراب" وعدم الاستقرار، وذلك في قوله تعالى: "إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس..الآية"[2]، وتارة أخرى بمعنى "الغلبة"، وذلك في قوله تعالى: "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم".[3]

ويرى البعض أن اللغة العربية لم تعرف مصطلح الدولة بمفهومه المعاصر، المقابل للمفهوم الغربي، الذي تجسد تاريخيا في الدولة الفارسية أو الرومانية أو الإغريقية،[4] والذي يقصد به "وجود إقليم جغرافي محدد، يسكنه مجتمع بشري معدود، وتحكمه سلطة سياسية عليا"، إلا في عصر النهضة العربية الحديثة، حيث يرى "**فرانز روزنتال**" أن الدولة أصبحت تعني منذ عهد "الكندي" انتقال السلطة السياسية وتداولها.[5]

المدلول الغربي للدولة: يعتبر مصطلح STATE في اللغة الانجليزية، وETAT في اللغة الفرنسية مشتق من الأصل اللاتيني STATUS.[6]

---

[1] – حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية**، دمشق: كلية الحقوق، د ت ن، ص4

[2] – القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية140

[3] – القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 07

[4] – سليم رضوان، **نظام الزمان العربي: دراسة في التاريخيات العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص126

[5] – فخر الدين ميهوبي، **بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص25

[6]- William A.darity, and others, 1968, International Encyclopedia of the social sciences, vol 15, Macmillan co, New York, p144

حيث أطلقت كلمة STATUS على تلك الوحدات السياسية التي انبثقت عن تفكك الإمبراطورية الرومانية، ثم تم استخدام هذا المفهوم من قبل الايطاليين للدلالة على وضع الحاكم وتحقيق الاستقرار.[1]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للدولة

على الرغم من الاهتمامات المشتركة التي يوليها علماء العلوم الاجتماعية وبمختلف تخصصاتهم لموضوع الدولة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة ازداد بالتزامن مع ظهور العلوم السياسية، باعتبار الدولة هي الموضوع الأساسي لعلم السياسة.[2]

ومفهوم الدولة كغيره من المفاهيم السياسية خضع للتطورات التي شهدتها البشرية، فبعد أن كان ينظر إليه على أنه: تلك الدراسات القانونية لآليات عمل الدولة، تصاعد الاهتمام بدراستها لينصب مع سبعينيات القرن العشرين على أبعاد ومتغيرات جديدة للدولة، على غرار التركيز على مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد، ودولة الرفاه...، وعلى هذا برز المفهوم السياسي لها كمجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي"، أو على أنها "ذلك الكيان المعنوي الذي يطلق على مجموعة هياكل قانونية وسياسية رسمية تحكمها سلطة عليا، وتهدف إلى تنظيم الشأن العام لمجموعة من الناس يعيشون على وجه الدوام في إقليم جغرافي محدد، وتسهر على تحقيق الاستقرار الأمني، الداخلي والخارجي، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، وذلك من خلال حسن استغلال موارد الإقليم، المادية منها والمعنوية، ولها حق استخدام الإكراه المشروع.

تعريف بناء الدولة State Building

عرف مفهوم بناء الدولة في حقل السياسة والسياسة المقارنة معنيين اثنين؛ معنا تقليديا ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقصد به: إقامة مؤسسات مستقرة تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتحرر من التبعية للاستعمار وبمختلف أشكاله، وتسهر على تحقيق الأمن والاستقرار لساكنيها، ومعنا حديث برز عقب نهاية الحرب الباردة وأصبح يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة- التي

---

[1] – عبد العزيز ركح، **ما بعد الدولة– الأمة عند يورغن هابرماس**، الجزائر: منشورات الاختلاف، ط1، 2011، ص23

[2] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص32

ظهرت في البداية على أنقاض تفكك المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية، ثم برزت بعد ذلك مع إخفاق الدول العربية في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها، ما أدى إلى اضطراب أوضاعها السياسية والاجتماعية - والتي باتت تهدد الأمن والسلم الدوليين، وكذا تأكيد قضايا الديمقراطية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية للإنسان، كيفما وأينما كان.[1]

والمعنى المقصود به في هذا الموضوع هو المزج بين المعنيين في آن واحد، أي بناء دولة تحكمها مؤسسات قوية ومستقرة، تعمل على تامين الرفاهية الشاملة، وتسهر على تحقيق الأمن والعدالة والاستقرار للمواطن، وتحفظ حقوق الإنسان وكرامته.

المبحث الثاني: طبيعة الأزمة الليبية

على اثر تشكيل "المجلس الانتقالي الليبي" عقب ثورة 27 فيفري 2011، والذي تم الاعتراف به دوليا، وضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية، والعمل على إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا إلى حين صدور دستور جديد للبلاد، وفي شهر أوت2011م تم إصدار الإعلان الدستوري، أين تضمنت أهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في فبراير2012.[2]

وفي 07 جويلية2012م تم انتخاب "المؤتمر الوطني العام" وحل المجلس الانتقالي، وتم تكوين "حكومة مؤقتة" برئاسة "علي زيدان"، غير أن إقدام "إبراهيم الجضران" وهو رئيس المكتب الرئاسي لإقليم برقة وأحد قيادات حرس المنشات النفطية على بيع النفط خارج اطر الدولة أدى بالمؤتمر الوطني إلى سحب الثقة من حكومة علي زيدان، وفر هذا الأخير إلى الخارج في مارس2014م.[3]

وفي 25جوان2014 تم انتخاب البرلمان الليبي، وهي انتخابات جاءت لرأب صدع جدار القوى الليبية المتناقضة نتيجة الخلاف حول الانتخابات الرئاسية، لاسيما بين

[1] – عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2008، ص- ص. 15- 16

[2] – زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 07، مارس 2014، ص89

[3] – فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين؟**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017، ص9

التيار الإسلامي والتيار الليبرالي،[1] ثم أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق، بدعوى إتمام إجراءات استلام وتسليم السلطة، وذلك على خلفية عدم الاتفاق على انتخاب رئيس بديل للوزراء، وهنا ظهر على المشهد السياسي اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" الذي شكل ما يسمى ب:"الجيش الوطني"، الموالي لحكومة أصبح مقرها في طبرق شرق البلاد، غير انه رفعت دعوى قضائية في المحكمة العليا تطعن في صحة إجراءات تسليم واستلام السلطة في طبرق، ليصدر في نوفمبر2014م قرار يقضي بعدم صحة إجراءات نقل السلطات إلى حكومة طبرق، بل وعدم صحة كل ماله علاقة بإجراءات لجنة فبراير، بما فيها انتخاب البرلمان، وبذلك أصبح البرلمان في حكم المنعدم، وهو ما يعني ضرورة إجراء انتخابات جديدة.[2]

وفي خطوة سياسية أخرى اقر المؤتمر الوطني العام تشكيل حكومة "الإنقاذ الوطني" بقيادة "عمر الحاسي" في طرابلس، المدعومة من أطراف إقليمية، ومن رئاسة الأركان العامة بقيادة العميد "عبد السلام العبيدي"، الذي قام بعملية عسكرية أطلق عليها اسم "فجر ليبيا" في غرب البلاد، وسيطر بموجبها على معظم الغرب الليبي، وعلى هذا تدخلت الأمم المتحدة وبعثت مبعوثها "برناردينو" مندوبا لها، والذي اتهم بانحيازه لفريق خليفة حفتر، فتم استبداله " ب:"مارتن كوبلر" الذي اشرف على عقد "اتفاق الصخيرات" في 17ديسمبر2015 بالمغرب، وتم بموجبه الاتفاق على تشكيل ثلاث هيئات؛ المجلس الرئاسي، والمجلس الأعلى للدولة، وحكومة الوفاق الوطني التي ترأسها "فايز السراج" في طرابلس، باعتباره رئيسا للمجلس الرئاسي وللحكومة في آن واحد.[3]

غير أن البعض اعتبر أن بنود اتفاق الصخيرات كانت تحمل بذور فنائه مبكرا، حيث أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة من الاتفاق جعلت مهام القائد الأعلى للجيش الليبي من اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، وتنص على نقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية والأمنية العليا إلى مجلس الوزراء في حكومة الوفاق فور توقيع الاتفاق، كما يتعين على مجلس الوزراء أن يتخذ قرارا بشان شاغلي هذه المناصب، وهو الأمر الذي

---

[1] – زهير حامدي، مرجع سابق، ص91

[2] – نفس المرجع، ص10

[3] – رؤيا– الأناضول، **التوقيع على مسودة الاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية**، 12جويلية2015 http://www.royanews.tv/articles ، تاريخ الزيارة 15 أوت2020

رأى فيه نواب المنطقة الشرقية تحييدا لدور خليفة حفتر واستبعاده نهائيا من اللعبة السياسية، وهو الرجل الذي لقبته الصحافة الغربية "برجل ليبيا القوي"، وبهذا ظل مجلس النواب بقيادة عقيلة صالح رافضا للتشكيلة المقترحة، وبدأ بتعبئة الشارع والرأي العام الليبي، على أساس أن اتفاق الصخيرات يضر ولا ينفع ليبيا، باعتباره لا يوفر الحد الأدنى من التوافق بين الشرق والغرب، ويعد بمثابة فرض وصاية دولية عليها.[1]

وبهذا انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة متعددة الأبعاد، وانقسمت البلاد إلى شرعيات عدة تدعما قوى وتحالفات إقليمية ودولية؛ أهمها شرق ليبي يديره تحالف كل من: (الحكومة المؤقتة المنبثقة عن برلمان طبرق برئاسة "عبد الله الثني"، و"عقيلة صالح" رئيس برلمان طبرق، وخليفة حفتر)، الذي عينه هذا البرلمان قائدا عاما للقوات المسلحة الليبية، و(العاصمة طرابلس ويضاف لها معظم الغرب تسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني، ويقودها رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج)، كما اتسعت الأزمة السياسية لتشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والأمني، وتفرعت الاتجاهات السياسية إلى أجنحة عسكرية و ولاءات قبلية أو مناطقية أو حزبية، تدعمها أجندات خارجية، إقليمية ودولية متباينة، هدفها رسم مستقبل ليبيا وسد الفراغ الذي تركه سقوط نظام حكم القذافي.[2]

ولقد شهد ملف الأزمة الليبية كثير من المبادرات الرامية لإيجاد حل لها، ومنها: المبادرة المصرية، ومبادرة الاتحاد الأفريقي، ومبادرة (الجزائر ومصر وتونس)، التي عرفت بمبادرة الثلاثية لدول الجوار، والمبادرة الهولندية، والايطالية، وغيرها...، إلا انه مع مطلع عام 2020م، ونتيجة للتطورات الميدانية؛ قفز ملف الأزمة الليبية إلى قمة مستوى اهتمام القوى الإقليمية والدولية، حيث انه:

[1] – عز الدين ثروت، **تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار**، مصر: المركز المصري للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، 2017، ص15

[2] – عبد الواحد محمود، **تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا مستقبل الصراع**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص235

في 08 جانفي 2020م عقد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" مع نظيره الروسي "بوتين" اجتماعا باسطنبول، ودعا فيه إلى ضرورة وقف إطلاق النار في ليبيا بداية من ليلة 12من نفس الشهر، والعمل على تكثيف جهود الحوار السلمي بين أطراف الصراع.[1]

وفي 19 من جانفي 2020م انطلق **"مؤتمر برلين"** بشان الأزمة الليبية، والذي أسفر بيانه الختامي على ضرورة وقف إطلاق النار، واحترام القرار الأممي بحظر تصدير السلاح إلى ليبيا، وتشكيل قوات عسكرية ليبية موحدة، ووقف الهجمات على منشات النفط،[2] ولقد اعتبرت مخرجات اجتماع برلين في نظر البعض أساس خارطة طريق الحوار الليبي الجديد،[3] وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الليبي "محمد سيالة"، في اجتماع له مع السفير الألماني "أوليفر أوفتشا" بطرابلس، في جويلية2020، حيث أكد على ضرورة بحث سبل دعم عودة العملية السياسية وفق مخرجات برلين، وقرارات مجلس الأمن بالخصوص.[4]

وفي 17 من أوت 2020، عقد اجتماع ثلاثي، جمع وزير الدفاع التركي، ورئيس المجلس الرئاسي للحكومة الليبية، ووزير الدولة القطري لشؤون الدفاع، بالعاصمة طرابلس، وبالتزامن مع حشد عسكري على مشارف مدينة سرت، ليتفق الأطراف الليبيون في 21 أوت اللاحق وبشكل مفاجئ، على وقف العمليات القتالية، وفق بيانين متزامنين، إذ دعا السراج إلى جعل منطقتي "سرت" و"الجفرة" منزوعتي السلاح، والى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية قبل مارس 2021، فيما دعا عقيلة صالح إلى اختيار سرت مقرا مؤقتا للمجلس الرئاسي الجديد.[5]

---

[1] – الأناضول، **الرئيس أردوغان يلتقي بوتين في اسطنبول**، تاريخ النشر : 2020/01/08، https://www.aa.com.tr، تاريخ الزيارة: 02اوت2020

[2] – قناة bbc news، **هل انعقد مؤتمر ألمانيا بهدف اقتسام الكعكة الليبية؟**، تاريخ النشر : 21 جانفي2020، https://bbc.com.arabic، تاريخ الزيارة: 07فيفري2020

[3] نفس المرجع

[4] – قناة TRT عربي، **ليبيا... مباحثات حول عودة العملية السياسية والمشري يزور المغرب**، تاريخ النشر : 26 جويلية 2020 https://www.trtarabi.com/now/، تاريخ الزيارة: 21 أوت 2020

[5] – قناة TRT عربي، **ليبيا...ما سر التوافق المفاجئ؟**، (ولنا وقفة)، تاريخ الإضافة: 22 اوت2020 https://youtu.be/6fObZbsvomg، تاريخ الزيارة: 22 اوت2020

المبحث الثالث: أثر التدخل التركي على مشروع بناء الدولة الليبية الديمقراطية

المطلب الأول: خصائص السياسة الخارجية التركية

شهدت تركيا مع مطلع القرن الحالي تحولات كبيرة في كثير من المجالات، مهدت الطريق لتنامي دور تركيا إقليميا ودوليا، حيث أصبحت أنموذجا ناجحا للانتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد، فعلى الصعيد المحلي حققت تركيا انجازات كبيرة نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وعلى الصعيد الدولي أضحت تركيا أكثر قدرة على اتخاذ مبادرات مستقلة أكثر قربا من أي وقت مضى نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، وإعادة تحديد علاقاتها مع المنطقة العربية والإسلامية، وقدمت مساهمات ايجابية تجاه القضية الفلسطينية، وقد أثارت هذه الانجازات جدلا واسعا داخل تركيا وخارجها، حول دورها في المنطقة وطبيعة السياسات التي تنتهجها تجاه عديد من القضايا المهمة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنها موقفها من التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية عام 2011، ولقد تميزت السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية بسمتين مهمتين هما:[1]

أ- أن تركيا انتهجت في عهد حزب العدالة والتنمية سياسة تعدد الأبعاد، التي تعني أن تركيا تنتمي إلى عوالم متعددة ومتناقضة، بلقانية وأوروبية، وغربية وأطلسية، وتركية وشرق أوسطية، وإسلامية وآسيوية، وهذه العوالم التي تحاول تركيا التوفيق بينها تقتضي سياسات قد تبدو للوهلة الأولى أنها متناقضة ولا يمكن التوفيق بينها، بسبب انه لا يمكن لدولة أن تكون في الوقت نفسه أطلسية غربية، وشرقية آسيوية، أو إسرائيلية وفلسطينية، أو شرق أوسطية صديقة لإيران، أو مؤيدة للتغيير في بلد ومعارضة له في بلد آخر، لكن تركيا استطاعت وبنجاح في البداية التوفيق بين هذه السياسات المتناقضة تجاه هذه العوالم عبر نماذج تطبيقية فريدة، بالاعتماد على الحفاظ على المصالح الوطنية أولا، ومن بعد، تعزيز مجالات التعاون المشتركة مع كثير من الدول والقوى الإقليمية والدولية.

[1] – لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا والثورات العربية– تونس، مصر، ليبيا"، **مجلة دراسات إقليمية**، العراق، المجلد 10، العدد 33، مارس 2014، ص– ص. 10– 11

ب- أن السياسة الخارجية التركية لا تنطلق من المعايير نفسها في التعامل مع كل القضايا، حيث يرى منظرو السياسة الخارجية التركية، وعلى رأسهم وزير الخارجية وزير الخارجية التركي "داوود أوغلو"، أن لكل قضية ظروفها التي توجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن الأخرى، ذلك أن إبداء الدعم مثلا لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حالة قائمة بذاتها، وتوثيق التعاون مع إسرائيل في المجال العسكري والاقتصادي حالة أخرى مستقلة، ولقد اختصر الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" هذه السياسات بكل صراحة عندما سئل عن سبب عدم مطالبته الزعيم الليبي "العقيد معمر القذافي" بالرحيل، كما كان طالب سابقا الرئيس المصري حسني مبارك بالتنحي على اثر احتجاجات 2011م، فأجاب قائلا: "إن سياسة تركيا لا تمليها التعليمات بل المصالح الوطنية".

صحيح إن علم السياسة قد يعترف نظريا بهذه الواقعية في التعامل مع قضايا متنوعة ومختلفة ومتناقضة أحيانا، لكن قد لا يعطي علامة ايجابية عندما يضع كل هذه السياسات على مشرحة موحدة المعايير.

المطلب الثاني: منطلقات السياسة التركية تجاه الثورات العربية

اتبعت تركيا تجاه الثورات العربية سياسة مركبة، كل بلد حالة مستقلة عن الآخر، غير أنها اعتمدت في بناء مواقفها على ثلاثة مبادئ أساسية تمثلت في:[1]

أ- تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية.

ب- رفض أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسار الثورات الشعبية.

ج- الحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات.

وهذه المبادئ الثلاثة تعتبر في الحقيقة مسألة أخلاقية جوهرية في الدبلوماسية التركية تجاه هذه الثورات تحديدا، وهذا ما أكده احد المسؤولين في الوزارة الخارجية التركية عندما صرح قائلا: "ما نطلبه لشعبنا على صعيد الحريات الديمقراطية، نطلبه لكافة شعوب العالم، إنها مسالة أخلاقية بالنسبة إلينا"، مشيرا إلى أن "أيا من الحكام الديكتاتوريين لن يتمكن من النجاة من هذه الثورات، وكل من يحاول مقاومتها سيخسر"، أما عن اختلاف الموقف التركي من أحداث الثورات الشعبية؛ فقد شدد على انه: "يجب ألا ننسى حقيقة أن لكل دولة ديناميكياتها وخصوصياتها التي يجب أخذها

[1] – نفس المرجع، ص– ص. 13– 15

في الاعتبار"، وكشف ذات المصدر أن الحكومة التركية لطالما نصحت أصدقائها بالإسراع في القيام بإصلاحات حقيقية، بالتزامن مع تحميل جزء كبير من المسؤولية للقوى الغربية.[1]

وفي سياق متصل أكد وزير الخارجية داوود أوغلو حينها في سياق نقاش التحولات العربية بعد الثورات؛ أن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط يشهدان "تسونامي سياسيا جديدا" لا بد أن تتضافر فيه الجهود لتفادي تبعاته الخطيرة، وأضاف قائلا "أن الشعوب أثبتت قدرتها على التغيير، وعلى الجميع أن يحترم إرادة الشعوب"، وقال إن شعوب منطقة الشرق الأوسط لها مصير مشترك، وأكد على أن "الكرامة هي ما تريده هذه الشعوب"، وحدد داوود أوغلو عدة معايير لا بد من إتباعها من وجهة نظره للحفاظ على مكتسبات الثورات العربية، ولخصها في انه لا بد من التوفيق بين معادلة الأمن والحرية.[2]

وبذلك يمكن القول أن تركيا لم تكن غائبة عن أحداث المنطقة العربية، من مظاهرات واحتجاجات، أدت إلى انهيار أنظمة وولادة أخرى، كما أن تركيا تجاوزت مواقف الدول الغربية المعروفة بنفاقها السياسي، وبمداهنتها للأنظمة الديكتاتورية العربية، وأظهرت خطابات أردوغان وحكومته حينها انحيازها للشعوب العربية، وإعرابه عن ضرورة التغيير ودعوته لبعض الرؤساء العرب بالاستجابة لمطالب الشعوب وخياراتها.

لقد مثلت الثورات العربية تحديا جديدا لتركيا ولدورها المتنامي والفاعل، كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، كونها وقفت إلى جانب الشعوب المقهورة والمظلومة في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية، المدعومة إقليميا ودوليا، كما أن النظام الإقليمي الذي افرزه هذا المخاض السياسي والاجتماعي العربي؛ قد فتح بابا لفرص عديدة أمام تركيا، للسير قدما نحو تطوير علاقاتها أكثر مع الأنظمة السياسية الجديدة.

المطلب الثالث: تركيا والمشروع الديمقراطي الليبي

حظيت ليبيا بأهمية اقتصادية خاصة لدى تركيا، وحتى من قبل انطلاق ثورة 17 من فبراير، حيث امتلكت الشركات التركية المختلفة، لا سيما منها العاملة في مجال البناء،

[1] – نفس المرجع، ص14

[2] – نفس المرجع، ص14

304 عقدا في ليبيا عام 2010، كما أن الموقع الجغرافي المطل على شرق البحر الأبيض المتوسط، ووفرة النفط منخفض التكلفة زاد من اهتمام تركيا بليبيا، في ظل تنامي الرغبة التركية بترسيم الحدود المائية في منطقة شرق حوض المتوسط الغنية بالثروات، والمعارضة التي لاقتها أنقرة من تحالف "مصر- اليونان- إسرائيل"، إلى جانب بعض الدول الأوروبية الأخرى، ولهذا أصبحت في حاجة إلى شراكات مع أطراف دولية من دول حوض المتوسط.[1]

ومع بدء العمليات العسكرية للناتو بداية الثورة الليبية؛ وسريان مفعول الحظر الجوي على ليبيا وفقا للقرار 1973، ساد الاعتقاد بان الدوافع الدول الغربية في القيام بتلك العمليات هي التنافس على ثروات النفط الليبية، وهي اتهامات طالت تركيا بالرغم من عدم تأييدها للعمليات العسكرية بقيادة الناتو، بسبب اعتقاد الحكومة التركية أن فرنسا التي كانت من أكثر المتحمسين للقيام بتلك العمليات تحت مظلة الناتو؛ لها دوافع اقتصادية تتمثل في السيطرة على ثروات النفط الليبية، وهو ما دفع رئيس الوزراء التركي أردوغان حينها لاتهام الدول الغربية بشكل غير مباشر في احد خطاباته أمام البرلمان التركي، بان البترول والثروات الطبيعية الموجودة في الأراضي الليبية هي السبب فيما تعيشه ليبيا من أحداث، وفي ذات الوقت دافع أردوغان عن موقف حكومته قائلا: "إن اهتمام تركيا بما يقع في ليبيا هدفه إنقاذ أرواح المدنيين وليس الحصول على الثروة".. وقال "ما نحاول فعله هو مساعدة الليبيين على حل مشاكلهم، "لا أن يقتل الأخ أخاه"، مشددا على إصرار تركيا على أن يكون التغيير في ليبيا "سلميا وليس دمويا"، منتقدا في هذا الإطار الطريقة التي تتم بها معالجة الأزمة الليبية، ومشيرا إلى أن التدخلات العسكرية لم تكن مفيدة في السابق، وقال إنها ساهمت في أكثر من مرة في تقسيم عدة بلدان، داعيا الأمم المتحدة بان تقوم بدورها، والأطراف الدولية إلى الاهتمام بالجانب الإنساني "لا بدعم قتل الناس بعضهم بعضا".[2]

[1] – فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا "المكونات والمستقبل"**، اسطنبول: مركز جسور للدراسات: 2020، ص10

[2] – لقمان عمر محمود النعيمي، مرجع سابق، ص– ص. 36– 37

وخلال أحداث الثورة في ليبيا أبدت تركيا في البداية رفضها للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا، ولم تطلب من القذافي التنحي عن السلطة إلا في وقت متأخر من أحداث الثورة، حيث عبر أردوغان حينها عن رؤية تركيا بالنسبة للتطورات الحاصلة في ليبيا، وأعرب عن قله من الصعوبات التي يعاني منها الإخوان الليبيون، حيث قال: "لقد عبرت أكثر من مرة عن عمق الصلات التي تربطنا تاريخيا وثقافيا بهذا البلد، فضلا عن ارتباط شعبينا ببعضهما بمشاعر الإخاء والود، ولقد عبرت تركيا عن موقفها اتجاه ما يجري في ليبيا منذ اللحظات الأولى بصوت عال، ونظرت إلى القضية من منظور المشاعر الإنسانية وحقوق الإخوة".. وأضاف أردوغان قائلا: "إن طبيعة السياسة التركية إزاء الأحداث في ليبيا لم تتبع سياسة "انتظر لترى" إطلاقا، منذ البداية، لما يجري في ليبيا، وكانت رؤيتنا نابعة من قيمنا ومبادئنا دون الالتفات إلى المصالح، بل بتغليب الحق والعدل، واتخذنا موقفا يدعو الجميع إلى حوار بناء وهادف يفضي إلى التوافق.. وأضاف قائلا إن الأهداف الرئيسية لسياستنا في ليبيا تتمثل في الوصول إلى الظروف التي تتيح الانتقال الديمقراطي الدستوري، الذي يمثل تطلعات الشعب المشروعة، والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسيادتها".[1]

وبعد تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في ليبيا؛ باركت تركيا هذا الانجاز واتجهت نحو دعم هذا المجلس في مساره نحو تحقيق الوفاق الوطني المفضي إلى بناء الدولة الليبية الجديدة وتحقيق تطلعات الشعب الليبي، وفي أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا في شهر جويلية2016م، ازداد التأييد التركي لحكومة الوفاق الوطني، حيث أعلن الرئيس التركي أردوغان بأنه لن يسمح بعودة الأنظمة السابقة أو الانقلابات، وهو نفس الخطاب الذي أصبح يكرره في جميع المحافل الدولية والإقليمية، على انه باق على نفس خط دعمه لمسار التغيير في ليبيا، وصرح مسؤولون أتراك عن إعادة فتح السفارة في طرابلس، وإلغاء التأشيرات وإقامة النشاطات الاقتصادية المشتركة.[2]

[1] – نفس المرجع، ص– ص. 36– 38

[2] – فريق الأزمات، مرجع سابق، ص16

وفي إطار تنفيذ تركيا لإستراتيجيتها القائمة على دعم الحكومة المركزية في ليبيا والتحاف معها، وقعت تركيا اتفاقية أمنية وملاحية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني في 27 نوفمبر2019، لتكون هذه الاتفاقية بمثابة الغطاء الشرعي للتحركات التركية العسكرية والسياسية الحالية في ليبيا، من خلال دعمها لحكومة الوفاق الشرعية في حربها على دعاة الانقلاب؛ حفتر وأعوانه الداخليين والإقليميين والدوليين، ولقد تصاعد الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني منذ توقيع هذه الاتفاقية المشتركة، واتخذ شكل إرسال مستشارين عسكريين، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار، ومنظومات دفاع جوي، وهذا الدعم انعكست نتائجه بشكل واضح مؤخرا على أرض الواقع، حيث تم تحرير طرابلس ونواحيها من قبضة حفتر وأعوانه، كما أعلنت قوات الوفاق عزمها على تحرير كامل التراب الليبي، الأمر الذي دفع بجبهة حفتر وأعوانه، الداخليين والإقليميين إلى المناداة بوقف إطلاق النار وبإجراء الحوار مع حكومة الوفاق الوطني.

ولقد أدى تجسيد بنود الاتفاقية سابقة الذكر إلى قلب موازين الصراع الميداني، لصالح قوات حكومة الوفاق، الأمر الذي دفع بحفتر ومن أيده من الدول الإقليمية إلى طرح عديد من مبادرات الحوار السياسي.

المطلب الرابع: تقييم الدور التركي في ليبيا

إن قراءة المشهد السياسي الليبي والتطورات التي تحدث فيه، وكذا موقف تركيا من الأزمة الليبية يؤكد أن المرحلة الانتقالية في ليبيا انقسمت إلى ثلاثة مراحل أساسية: المرحلة الأولى بدأت على اثر سقوط نظام القذافي، وتميزت بغموض المشهد السياسي الليبي وشيوع حالة من الارتباك والشك وعدم الثقة بين كافة الأطراف الفاعلين في ملف الأزمة الليبية، في حين انطلقت المرحلة الثانية مع إعلان حفتر الحرب على حكومة الوفاق الوطني عام 2014، في هجمته التي سماها "عملية الكرامة"، مدعوما في ذلك من قبل دول أنتجت الثورة المضادة لمسار التغيير نحو الديمقراطية، وأرادت تصديرها إلى ليبيا، الأمر الذي رجح كفة خليفة حفتر ليسيطر على حلبة الصراع، سيما بعد أن احكم هذا الأخير قبضته على مناطق النفط في2016، والتي تعد شريان حياة الاقتصاد الليبي، أما المرحلة الثالثة فيمكن تأريخ بداية انطلاقتها مع دخول تركيا المباشر في المشهد

السياسي الليبي، وقلبها لموازين قوى الصراع الدائر في ليبيا لصالح السلطة الشرعية، المتمثلة في حكومة الوفاق الوطني، الأمر الذي اجبر الانقلابيين على الدعوة للحوار الجاد، من اجل الخروج من الأزمة التي تعصف بالبلد.

الخاتمة:

من خلال رصد مواقف الدولة التركية من مسار التغيير نحو الديمقراطية في ليبيا، خلال الفترة الانتقالية التي تمر بها، يتضح أن الموقف التركي وان كان جانب منه مبني على المصالح الاقتصادية والسياسية في ليبيا؛ إلا انه كان مؤيد للمشروع الديمقراطي في ليبيا، ومدعما له، وذلك لأنه لم يخرج عن إطار الشرعية الدولية، التي تقتضي دعم الشرعية في البلاد، وعلى هذا يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن الموارد الطبيعية التي حبا الله بها ليبيا، وكذا تميزها بالموقع الجيواستراتيجي الهام كان من بين الأسباب التي أدت إلى تدخل كثير من الدول الأجنبية في ليبيا، ومن بينها تركيا.

- أن تدخل تركيا في ليبيا لم يخرج عن إطار الشرعية الدولية، كونه يدعم الحكومة الشرعية في ليبيا، على خلاف القوى الأخرى الداعمة للانقلابيين.

- أن تدخل تركيا في ليبيا، سيما منه العسكري كان سببا في قلب موازين قوى الصراع القائم لصالح الحكومة الشرعية في البلاد، وذلك بدليل رضوخ حفتر ومن يقف من ورائه من قوى الانقلاب لمنطق الحوار، الذي لم يكونوا يعترفون به قبل تدخل تركيا.

- أن التدخل التركي في ليبيا يساهم في استكمال مشروع بناء الدولة الديمقراطية الجديدة، وذلك من خلال دعمه للسلطة الشرعية في البلاد.

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات كاقتراح لحل الأزمة الليبية ومنها:

- أن حل الأزمة الليبية يكمن أولا في بناء أرضية للوفاق الداخلي بين جميع المكونات الليبية.

- يجب على الفرقاء الليبيين أن يقتنعوا أن حل الأزمة بأيديهم وليس بأيدي القوى الأخرى.

- يجب أن يكون التدخل الأجنبي في أضيق الحدود الممكنة، وان يقتصر فقط على جانب المساعدة، لان السوابق التاريخية تثبت سلبية التدخل الأجنبي.

- أن لا يسمح الفرقاء الليبيون لغيرهم بالتدخل في شؤونهم الخاصة، إلا للدول التي تسعى فعلا لتقديم المساعدة لهم على استكمال مشروع البناء الديمقراطي المنشود، على غرار تركيا.

- على الليبيين أن يقتنعوا أن كل الأطراف خاسرة في هذا الصراع القائم بينهم، وان القوى الأجنبية هي الرابح الوحيد، من خلال نهب ثروات البلاد وتسويق أسلحتها لأطراف الصراع، وان الشعب الليبي هو من يدفع الثمن الأكبر.

- على الدول الصديقة والشقيقة لليبيا، على غرار تركيا؛ أن تستمر وبفاعلية في دعم جهود الوفاق الوطني الليبي، الذي من شأنه أن يحقق طموحات وتطلعات الشعب الليبي الشقيق.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

الكتب باللغة العربية

- أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001

- علي عبد الرحمان ضوي، **القانون الدولي العام**، طرابلس: الشركة العامة للورق والطباعة، ط2، 2005

- علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، 1985

- حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية**، دمشق: كلية الحقوق، د ت ن

- سليم رضوان، **نظام الزمان العربي: دراسة في التاريخيات العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

- فخر الدين ميهوبي، **بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014

- عبد العزيز ركح، **ما بعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس**، الجزائر: منشورات الاختلاف، ط1، 2011

- فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين؟**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017

- عز الدين ثروت، **تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار**، مصر: المركز المصري للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، 2017

- عبد الواحد محمود، **تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا مستقبل الصراع**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016

- فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا "المكونات والمستقبل"**، اسطنبول: مركز جسور للدراسات: 2020

الرسائل العلمية

- عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2008

الدوريات

- زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 07، مارس 2014

- لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا والثورات العربية- تونس، مصر، ليبيا"، **مجلة دراسات إقليمية**، العراق، المجلد 10، العدد 33، مارس 2014

المواقع الالكترونية

- رؤيا- الأناضول، **التوقيع على مسودة الاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية**، 12جويلية2015

http://www.royanews.tv/articles ، تاريخ الزيارة 15 أوت2020

- الأناضول، **الرئيس أردوغان يلتقي بوتن في اسطنبول**، تاريخ النشر: 2020/01/08

https://www.aa.com.tr، تاريخ الزيارة: 02اوت2020

- قناة bbc news، **هل انعقد مؤتمر ألمانيا بهدف اقتسام الكعكة الليبية؟**، تاريخ النشر: 21 جانفي2020

https://bbc.com.arabic، تاريخ الزيارة: 07فيفري2020

- قناة TRT عربي، **ليبيا... مباحثات حول عودة العملية السياسية والمشري يزور المغرب**، تاريخ النشر: 26 جويلية 2020

https://www.trtarabi.com/now/، تاريخ الزيارة: 21 أوت 2020

- قناة TRT عربي، **ليبيا...ما سر التوافق المفاجئ؟**، (ولنا وقفة)، تاريخ الإضافة: 22 اوت2020

https://youtu.be/6fObZbsvomg، تاريخ الزيارة: 22 اوت2020

المراجع باللغة الأجنبية

[1]- William A.darity, and others, 1968, International Encyclopedia of the social sciences, vol 15, Macmillan co, New York,